تشكيك أوروبي في قدرة كييف على تحقيق اختراق بالحرب هذا العام

قتلى بقصف روسي على سلافيانسك وبرلين تدعو لعقوبات إضافية على موسكو

هجوم صاروخي روسي على مدينة سلافيانسك أصاب منطقة سكنية وأسقط عددا من القتلى

«وكالات»: قتل 9 أشخاص في هجوم صاروخي روسي على مدينة سلافيانسك شرقي أوكرانيا، في حين دعت ألمانيا الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على الصناعة النووية الروسية.

وقالت فيرونيكا باخال المتحدثة باسم مكتب خدمة الطوارئ الحكومية في مقاطعة دونيتسك إن عمال الإنقاذ انتشلوا جثة امرأة من تحت أنقاض مبنى سكني في سلافيانسك، فيما يستمر البحث عن 4 أشخاص آخرين.

وكانت وكالة الأنباء الأوكرانية قد أعلنت في وقت سابق أن قوات روسية أطلقت 7 صواريخ على الأقل في المدينة الجمعة، 6 منها أصابت المنطقة السكنية، وأصاب صاروخ حديقة.

وذكرت وزارة الداخلية الأوكرانية أن الهجوم أسفر عن إلحاق أضرار بـ34 مبنى سكنيا و20 منزلا خاصا ومواد خاصة بالبنية التحتية و12 سيارة.

وبث الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في صفحته على موقع تليغرام مقطعا مصورا قال إنه للقصف الذي طال سلافيانسك –وهي من أكبر مدن الشرق الأوكراني– وجاء في المقطع «إن الروس قصفوا بوحشية سلافيانسك، وضربوا المنازل، وللأسف هناك جرحى وقتلى».

وأشار زيلينسكي إلى أن روسيا «أظهرت وجهها الحقيقي بقتل الناس في وضح النهار»، مؤكدا أنه «ستتم محاسبة كل أشكال الإرهاب، وأنهم لن يتركوا أي أثر لروسيا وللعدو دون عقاب على أراضيهم».

من ناحية أخرى، قالت السلطات المحلية في دونيتسك إن 4 أشخاص قتلوا وأصيب 10 في قصف أوكراني استهدف مدينة ياسينوفاتايا.

في غضون ذلك، قال وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا في مقابلة مع الجزيرة إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتن أخطأ في حساباته بشأن أوكرانيا، مضيفا أن بلاده ستواصل القتال حتى خروج آخر جندي روسي من أراضيها.

وشدد كوليبا على أن أي خطة سلام يرغب أي طرف في طرحها ينبغي أن ترتكز على مبدأ أساسي هو احترام وحدة أراضي أوكرانيا ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

وفي سياق متصل، دعت الحكومة الألمانية الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على الصناعة النووية الروسية في ظل احتدام حرب موسكو على أوكرانيا.

وقال وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك في تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية «من الواضح أن روسيا تستخدم عمدا التبعية في قطاع الطاقة كوسيلة لممارسة الضغط، لذلك تدعو الحكومة الألمانية المفوضية الأوروبية الآن إلى إدراج القطاع النووي المدني كجزء من حزمة العقوبات التالية».

وتصدّر روسيا اليورانيوم المستخدم في تصنيع قضبان الوقود النووي، وتقوم بتخزين النفايات المشعة على أراضيها ضمن أنشطة أخرى في القطاع النووي.

وقال هابيك إن من الضروري أن يصبح الاتحاد الأوروبي أكثر استقلالية عن روسيا، مضيفا «لقد قطعنا بالفعل شوطا طويلا في العديد من المجالات –بما في ذلك قطاع الطاقة– لكن القطاع النووي لا يزال مفتوحا».

وذكر الوزير أنه من غير المبرر استمرار منح القطاع معاملة تفضيلية، وقال إن «التكنولوجيا النووية مجال حساس للغاية، ولم يعد من الممكن اعتبار روسيا شريكا موثوقا به هنا».

وكان هابيك دعا إلى فرض عقوبات على الدول التي تحصل على اليورانيوم من روسيا رغم الحرب، وذلك بعد زيارة قام بها إلى كييف مطلع أبريل الجاري.

بدوره، دعا الرئيس البرازيلي لويس لولا دا سيلفا الولايات المتحدة إلى وقف «تشجيع الحرب» في أوكرانيا.

وقال دا سيلفا للصحفيين في بكين أمس السبت «على الولايات المتحدة أن توقف تشجيع الحرب، وأن تبدأ بالحديث عن السلام».

وأضاف أن الأسرة الدولية يمكنها عندها «إقناع» الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بأن «السلام يصب في مصلحة العالم بأسره».

وخلافا لقوى غربية عدة لم تفرض لا الصين ولا البرازيل عقوبات على روسيا، وتحاولان لعب دور الوسيط، فيما تتعرض بكين لضغوط دولية متزايدة للتأثير على موسكو ودفعها نحو طاولة المفاوضات.

ويطرح الرئيس البرازيلي فكرة تشكيل مجموعة من الدول يكون الهدف منها العمل من أجل السلام في أوكرانيا، وكان قد وعد قبل زيارته للصين بأن هذه المجموعة ستشكل بعد عودته.

وردا على سؤال حول هذه الفكرة بعد لقائه الرئيس الصيني لم يعط دا سيلفا مزيدا من التفاصيل، واكتفى بالقول «الصبر ضروري» للتحدث مع بوتين وزيلينسكي، مضيفا «يجب إقناع الدول التي توفر أسلحة وتشجع على الحرب أن توقف ذلك».

من ناحية أخرى نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن مسؤولين أوروبيين أن حلفاء كييف يشككون بشكل متزايد في قدرة الجيش الأوكراني على تحقيق اختراق بالحرب ضد القوات الروسية هذا العام.

وذكرت الوكالة أن حلفاء كييف يقللون أيضا توقعاتهم بشأن الهجوم الأوكراني المضاد المقبل، ويفكرون في الحاجة إلى قتال مكثف، مشيرة إلى أنهم يرجحون بدء الهجوم بحلول منتصف مايو المقبل، وأنه سيكون عملا عسكريا من اتجاهات عدة.

وقالت بلومبيرغ إن الهدف الأكثر واقعية –وفق المصادر ذاتها– هو تحقيق القوات الأوكرانية تقدما لمسافة 30 كيلومترا لاستهداف خطوط الإمداد الروسية بالمدفعية.

من جهته، أكد وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا –في مقابلة مع الجزيرة– أن الهجوم المضاد المتوقع يتأثر بسرعة وصول الدعم إلى أوكرانيا، مشيرا إلى أن بلاده ستواصل القتال حتى خروج آخر جندي روسي من البلاد.

وأشار كوليبا إلى أن علاقات بلاده مع الولايات المتحدة مبنية على الثقة، مضيفا أنهم يسعون لتحويل مشكلة تسريب الوثائق إلى فرصة لتسريع الحصول على الأسلحة المطلوبة.

وأضاف أن توقيت الهجوم المضاد يتأثر طرديا بسرعة وصول الدعم إلى أوكرانيا، داعيا من وصفها بالدول الصديقة إلى مساعدة بلاده في تحقيق أهدافها.

كما شدد على أن أي خطة سلام يرغب أي طرف في طرحها ينبغي أن ترتكز على مبدأ أساسي هو احترام وحدة أراضي أوكرانيا ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

وأشار إلى أن أي خطة سلام تتضمن تنازل بلاده عن أراض لها هي أمر خاطئ سياسيا وقانونيا وأخلاقيا، وفق تعبيره.

ويضغط الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي ومسؤولون كبار على الحلفاء الغربيين لتزويد أوكرانيا بمزيد من الأسلحة التي تأمل كييف أن تمكّنها من شن هجوم مضاد كبير في وقت لاحق من العام الجاري.

وقال زيلينسكي –في خطاب مصور– «نعد جنودنا.. نتطلع لوصول الأسلحة التي تعهد بها شركاؤنا. نقرب النصر إلينا قدر الإمكان».

كما أكد رئيس الاستخبارات الأوكرانية كيريل بودانوف أن الجميع سيشعر في المستقبل القريب بنتائج الهجوم المضاد للقوات الأوكرانية على مواقع سيطرة الروس.

اجتماع وزاري عربي بجدة يدعو لحل سياسي بسوريا ويندد بالاعتداءات على الأقصى

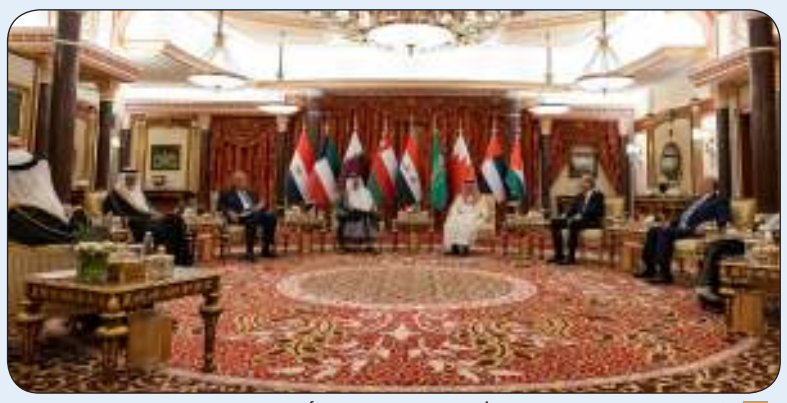
الاجتماع الوزاري في جدة ناقش قضايا عدة بينها الأزمة السورية والقضية الفلسطينية

«وكالات»: قالت وزارة الخارجية السعودية إن الاجتماع التشاوري لوزراء خارجية دول الخليج ومصر والأردن والعراق في مدينة جدة انتهى بالاتفاق على اتخاذ مزيد من الإجراءات للمساهمة في استقرار الأوضاع في سوريا وأهمية قيام مؤسسات الدولة.

وأضافت الوزارة، في بيان نشرته في وقت مبكر أمس السبت، أن وزراء الخارجية اتفقوا على أن الحل السياسي هو الحل الوحيد للأزمة السورية، وأكدوا على أهمية أن يكون هناك دور قيادي عربي في الجهود الرامية لإنهاء هذه الأزمة.

وتابعت الخارجية السعودية أن الاجتماع أكد أهمية حل الأزمة الإنسانية في سوريا، وتوفير شروط وصول المساعدات، وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين والنازحين.

ووفقا للبيان، أكد الوزراء مركزية القضية الفلسطينية، وأدانوا الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى والممارسات الإسرائيلية اللاشرعية التي تقوّض حل الدولتين.

ويأتي الاجتماع الوزاري التشاوري في جدة قبل شهر من موعد انعقاد القمة العربية في السعودية، وفي وقت تُبحث فيه إمكانية إنهاء تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية.

وكان وزير الخارجية السوري فيصل المقداد قد زار السعودية قبل أيام في أول زيارة رسمية منذ انقطاع العلاقات بين البلدين في بداية الثورة السورية.

وقالت الإذاعة الجزائرية إن المقداد سيزور الجزائر أمس السبت. وينتظر أن يزور الوزير السوري تونس مطلع الأسبوع المقبل، وذلك بعد اتفاق تونس وسوريا على إعادة فتح سفارتيهما.

ماكرون يصدّق على قانون إصلاح التقاعد والنقابات تدعو إلى «طوفان» شعبي لرفضه

«وكالات»: أصدر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مرسوما لإصلاح قانون التقاعد بعد ساعات من تصديق المجلس الدستوري الجمعة على الجزء الأهم منه، وضمنه رفع سن التقاعد إلى 64 عاما، فيما دعت النقابات العمالية إلى «طوفان» شعبي في عيد العمال لإسقاط القانون.

وقالت رئيسة الحكومة إليزابيث بورن إن إقرار القانون يعني أنه لا غالب ولا مغلوب في هذا المسار الدستوري.

ورفضت النقابات العمالية لقاء الرئيس ماكرون، وتوعدت أحزاب المعارضة والنقابات بمواصلة الاحتجاج حتى إسقاط القانون، وجاءت دعوة الرئيس الفرنسي للاجتماع بالنقابات يوم الثلاثاء المقبل قبل قرار المجلس الدستوري، وذلك بهدف استئناف حوار متوقف بين الحكومة والنقابات منذ 3 أشهر.

ودعت صوفي بينيه الأمينة العامة للفدرالية الفرنسية للعمل (أكبر نقابة عمالية في البلاد) إلى طوفان شعبي وجعل الأول من مايو المقبل (ذكرى عيد العمال) يوما للتعبئة التاريخية.

وقالت بينيه –قبل إصدار المرسوم الرئاسي– إنه «إذا صدّق ماكرون على القانون الجديد فلن نلتقي به إلا لبحث سحبه».

وكان بيان صادر عن المجلس الدستوري الجمعة أفاد بأن أعضاءه رفضوا عددا من الجوانب الثانوية في الإصلاح، لكنهم لم يعترضوا على الإجراء الرئيسي الذي يرفع سن التقاعد القانوني من 62 إلى 64 عاما.

وقالت مصادر إن المجلس الدستوري في فرنسا رفض تنظيم استفتاء لإقرار إصلاحات نظام التقاعد، وهو الطلب الذي تقدمت به قوى اليسار المعارضة في البلاد.

وأفادت المصادر بأن محتجين هاجموا مقرا للشرطة في مدينة رين الفرنسية وأضرموا النار في بوابته، كما أشار إلى إضرام النار في حاويات قمامة ودراجات في باريس، واحتجاجات في نانت الفرنسية وإشعال نيران على مسار القطار الخفيف في المدينة.

وقبيل صدور قرار المجلس الدستوري خرجت مظاهرات في مختلف أنحاء فرنسا، حيث انطلقت مظاهرة ظهر الجمعة في باريس، وتم التخطيط لمزيد من الاحتجاجات في مدن أخرى على مستوى البلاد، وتم إغلاق وقطع الطرق في جميع أنحاء البلاد.

إجلاء رئيس وزراء اليابان بعد تعرضه لهجوم في مقاطعة واكاياما

الشرطة اليابانية اعتقلت شابا ألقى ما يشبه قنبلة دخان على رئيس وزراء البلاد

«وكالات»: أفادت وكالة أنباء «كيودو» اليابانية بأن قنبلة دخان على ما يبدو ألقيت على رئيس الوزراء فوميو كيشيدا أمس السبت خلال زيارته لميناء في غربي البلاد لإلقاء خطاب انتخابي.

وغادر كيشيدا المكان دون أن يصاب بأذى بعد الحادث الذي وقع أثناء حديثه مع أحد مرشحي الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم، حسب الوكالة.

وتحدثت عدة وسائل إعلام عن إلقاء جسم يشبه «قنبلة دخان»، لكن يبدو أنه لم تكن هناك إصابات أو أضرار في مكان الواقعة.

واعتُقل شخص في مكان الواقعة بميناء سايكازاكي للصيد في مقاطعة واكاياما، حيث كان مقررا أن يلقي كيشيدا خطابا وفقا لقناة «إن إتش كيه» (NHK) التلفزيونية العامة، ولم تصدر السلطات تأكيدا لخبر الاعتقال، وامتنعت الشرطة عن التعليق.

وأظهرت لقطات من بدا أنهم ضباط يقومون بإخضاع رجل وإبعاده، فيما يقوم أناس آخرون بتطهير المنطقة، حيث ألقت الشرطة القبض على مشتبه به يبلغ من العمر 24 عاما وينحدر من مدينة كاوانيشي.

وذكرت وسائل إعلام يابانية أنه تم إلغاء خطاب كيشيدا الذي كان مخصصا لدعم مرشح حزبه الحاكم في الانتخابات المحلية، لكنه استأنف نشاطه في إطار حملته الانتخابية بعيد إجلائه.

ونقلت محطة «إن إتش كيه» عن كيشيدا قوله في واكاياما غربي اليابان «سُمع دوي انفجار قوي، تحقق الشرطة في التفاصيل، أود أن أعتذر على القلق الذي لحق بالناس»، مضيفا «نحن في خضم حملة انتخابية مهمة للبلاد، وعلينا العمل معا لإنجاحها».

وسيشارك كيشيدا في تجمع آخر بعد ظهر أمس السبت في منطقة شيبا قرب العاصمة طوكيو.

ويأتي هذا الحادث بعد 9 أشهر على اغتيال رئيس الوزراء السابق شينزو آبي خلال تجمع انتخابي في يوليو الماضي، مما خلف صدمة داخل اليابان وخارجها، ودفع السلطات إلى مراجعة الإجراءات الأمنية.

فايننشال تايمز: الصين ترفض استقبال وزير الخارجية الأمريكي

بلينكن ألغى زيارته إلى الصين

«وكالات»: نقلت صحيفة «فايننشال تايمز» (Financial Times) البريطانية عن مصادر أن الصين رفضت السماح بزيارة وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى بكين، بسبب مخاوف من صدور نتائج التحقيق في منطاد التجسس الصيني.

وكان من المفترض أن يلتقي الوزير بلينكن بالرئيس الصيني شي جين بينغ في فبراير الماضي، لكنه ألغى رحلته فجأة بسبب دخول منطاد صيني الأجواء الأميركية.

وفي الرابع من فبراير الماضي أسقط الجيش الأميركي منطادا صينيا وصفه بأنه «منطاد تجسس انتهك سيادة البلاد»، لكن الصين رفضت الاتهامات الأميركية، وقالت إن المنطاد مدني ودخل المجال الجوي الأميركي بسبب ظروف خارجة عن السيطرة.

وأضافت «فايننشال تايمز» أن 4 أشخاص مطلعين على المفاوضات بين بكين وواشنطن قالوا إن الصين أبلغت الولايات المتحدة بأنها ليست مستعدة لإعادة جدولة الرحلة التي ألغاها بلينكن للصين بعد اكتشاف المنطاد الصيني.

ووفقا للصحيفة البريطانية، فإن المسؤولين الصينيين يشعرون بالقلق من أن إدارة بايدن قد تصدر تقرير مكتب التحقيقات الفدرالي «إف بي آي» (FBI) إلى جانب الأدلة المادية من المنطاد، وأن النتائج التي تم التوصل إليها يمكن أن تعلن خلال زيارة وزير الخارجية الأميركي إلى الصين في حال تمت.

وأثار وزير الخارجية الصيني تشين غانغ القضية مع المسؤولين الأميركيين الذين حضروا منتدى التنمية الصيني في بكين في مارس الماضي، حسبما قال 3 أشخاص مطلعين على الاجتماع.

ووصف تشين تحقيق مكتب التحقيقات الفدرالي بشأن المنطاد الصيني بأنه مثال آخر على القضايا التي جعلت من الصعب استقرار العلاقات بين بكين وواشنطن.

ويرفض مكتب التحقيقات الفدرالي ومجلس الأمن القومي الأميركي الإفصاح عما إذا كانت الإدارة الأميركية تنوي الإعلان عن نتائج التحقيقات في قضية المنطاد.

من جهتها، نقلت صحيفة «واشنطن بوست» (The Washington Post) الأميركية أن الوثائق المسربة التي تخص وزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون) تفيد بأن المنطاد الصيني –الذي حلق فوق الولايات المتحدة هذا العام– حمل مجموعة أجهزة استشعار وهوائيات لم تستطع الحكومة الأميركية تحديدها بعد أكثر من أسبوع من إسقاطه.

وذكرت الصحيفة أن المنطاد كان واحدا من 3 مناطيد حلق أحدها فوق حاملة طائرات أميركية، في حادث لم يتم الإبلاغ عنه سابقا.

ونقلت «واشنطن بوست» أن الوثائق الاستخباراتية المسربة تكشف أن الاستخبارات الأميركية على دراية بوجود ما يصل إلى 4 مناطيد تجسس صينية إضافية، مما أثار تساؤلات عن القدرة الحقيقية للمناطيد التي حلقت فوق الأجواء الأميركية في يناير وفبراير الماضيين.